سياسة مكافحة الاحتيال والفساد

منظمة أثير للتنمية والابتكار

تلتزم منظمة أثير باستخدام أموالها ومواردها في الأغراض المخصصة لها، وبالتعامل بأمانة ووضوح مع المشاركين في أنشطتها والشركاء والمانحين. وتوضح هذه السياسة السلوك غير المقبول، ومسؤوليات العاملين، وكيفية الإبلاغ عن المخالفات والتعامل معها.

1. نطاق السياسة

تسري هذه السياسة على أعضاء مجلس الإدارة والموظفين والمتطوعين والمتدربين والمستشارين وكل من يعمل باسم أثير. وتشمل التعامل مع أموال المنظمة وممتلكاتها ومشترياتها وتبرعاتها ومنحها وسجلاتها وتقاريرها.

وتُوضح الالتزامات ذات الصلة للشركاء والموردين والمتعاقدين ضمن اتفاقياتهم مع المنظمة.

2. ما المقصود بالاحتيال والفساد؟

الاحتيال هو تعمد تقديم معلومات غير صحيحة أو إخفاء معلومات مهمة للحصول على منفعة، أو تجنب التزام، أو إلحاق خسارة بالمنظمة أو بغيرها.

أما الفساد فهو استغلال المنصب أو الصلاحية لتحقيق مصلحة غير مشروعة، ويشمل الرشوة وتلقي العمولات مقابل التأثير في القرارات.

ومن أمثلة السلوك المحظور:

- الاستيلاء على أموال المنظمة أو ممتلكاتها، أو استخدامها لأغراض شخصية دون تصريح.
- تقديم فواتير أو إيصالات غير صحيحة، أو المطالبة بمصروفات لم تُدفع فعليًا.
- اختلاق أسماء مشاركين أو أنشطة أو نتائج، أو تعمد المبالغة فيها للحصول على تمويل أو تبرير الإنفاق.
- المطالبة بتمويل المصروف نفسه بالكامل أكثر من مرة، أو إخفاء معلومات عن تمويله.
- تقديم أو قبول رشوة أو عمولة أو هدية بهدف التأثير في قرار.
- التلاعب باختيار الموردين أو المتعاقدين، أو إخفاء مصلحة شخصية تؤثر في الاختيار.
- إتلاف مستندات لإخفاء مخالفة، أو عرقلة مراجعتها، أو الضغط على شخص حتى لا يبلغ عنها.

لا يُعد الخطأ غير المتعمد احتياليًا، لكن يجب توضيحه وتصحيحه عند اكتشافه.

3. حماية أموال المنظمة ومواردها

تلتزم أثير بأن يكون الإنفاق مرتبطًا بأنشطتها وميزانياتها المعتمدة، وأن تدعمه مستندات توضح سبب المصروف وقيمته والجهة التي استلمته.

وتحرص المنظمة على مراجعة المصروفات والقرارات المالية، وعدم اعتماد أي شخص مصروفًا يعود عليه بمنفعة شخصية. كما يجب معالجة أي مصلحة شخصية أو عائلية قد تؤثر في قرارات الشراء أو التعاقد أو الاختيار.

تُختار السلع والخدمات وفق الحاجة والجودة والسعر المناسب، مع توثيق أسباب الاختيار. وعندما تشترك أكثر من جهة في تمويل تكلفة واحدة، يُوضح نصيب كل جهة في السجلات والتقارير.

4. المسؤوليات

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على تطبيق هذه السياسة، وتحديد المسؤوليات، ومتابعة معالجة المخالفات.

ويتولى الشخص المكلف بالشؤون المالية متابعة السجلات والمستندات والمصروفات، وإبلاغ الجهة المسؤولة بأي اختلاف أو أمر يحتاج إلى مراجعة.

ويلتزم مسؤولو الأنشطة وجميع العاملين باسم أثير باستخدام الموارد بمسؤولية، وتقديم معلومات صحيحة، والإبلاغ عن المخاوف التي يطلعون عليها أثناء عملهم.

5. الإبلاغ عن المخالفات

يمكن لأي شخص الإبلاغ عن الاشتباه في احتيال أو فساد أو إساءة استخدام لموارد أثير عبر:

info@adi.org.ly

يُفضل أن يوضح البلاغ ما حدث، ومتى حدث، وأسباب الاشتباه، وأي معلومات متاحة يمكن مشاركتها بأمان. ولا يشترط تقديم دليل مكتمل أو استخدام نموذج محدد. وتُقبل البلاغات دون ذكر الاسم، مع إمكانية ترك وسيلة تواصل اختيارية لطلب التوضيح.

إذا تعلق البلاغ بالشخص الذي يتلقاه أو بأحد مسؤولي المنظمة، فيمكن تقديمه مباشرة إلى عضو مجلس إدارة غير معني بالشكوى. ولا تمنع هذه السياسة استخدام قنوات الإبلاغ المتاحة لدى المانح المعني أو الجهات المختصة.

6. السرية والحماية من الانتقام

تحافظ أثير على خصوصية البلاغات، ولا تشارك معلوماتها إلا بالقدر اللازم للمراجعة أو التحقيق أو الوفاء بالتزامات قانونية أو تعاقدية.

ويُحظر تهديد أي شخص أو الإساءة إليه أو حرمانه من فرصة بسبب إبلاغه بحسن نية أو تعاونه في مراجعة مخالفة.

ولا يعني عدم ثبوت البلاغ أن مقدمه تعمد الكذب. أما تقديم معلومات يعلم صاحبها أنها كاذبة فيُراجع بصورة مستقلة وعادلة.

7. الاعتماد والمراجعة

تسري هذه السياسة من تاريخ اعتمادها من الجهة المخولة وفق النظام الأساسي لأثير. وتُوضح للعاملين والشركاء المعنيين، وتُراجع سنويًا على الأقل، وعند الحاجة إلى تحسينها بناءً على تجربة عملية أو متطلبات تمويل جديدة.